يتحقق في جانب العدم وحاصل الدليل ان البقاء والاستمرار المطلق مفهوم واحد يستوي اطلاقه على الموجود والمعدوم فلو اقتضى القيام بالباقي المعدوم ايضا لما ذكرنا فيلزم اتصاف المعدوم بامر ثبوتي واذ كان هذا محالا تعين عدم اقتضائه للقيام بشيء وبه تتم الحجة على الاشعري ولا يفيد اختيار الشق الثالث كما زعمه الناصب واما ما ذكره من ان الجواب الذي نقله المص عن الاشاعرة في رد الدليل الثاني افتراء عليهم بل اجابوا بمنع احتياج البقاء الى الجاه‌راه فدل على قصور باعه وقصر نظره على ظواهر الالفاظ من غير تمكنه عن تحصيل حقيقة المعنى فكلما وجد مخالفة ما بين العبارتين ولو بالتفصيل والاجمال والاطناب والايجاز حكم بمغايرة المعنى والحاصل ان الجواب الذي ذكره الناصب مصدرا بقوله بل اجابوا بمنع احتياج الذات اليه آه وهو المذكور في المواقف متحد في المعنى مع ما ذكره المص قدس سره بان حاصل ما ذكره صاحب المواقف متحد في المعنى مع السند من هذا الجواب بقوله اذ يجوز ان يكون تحققهما معا على سبيل الاتفاق بلا علاقة بينهما حكم راجع الى ما ذكره المص من الجواب لجواز ان يقوم البقاء بذاته لا في محل آه لظهور ان الحكم بتحقق الذات والبقاء معا على سبيل الاتفاق بلا علاقة بينهما حكم بجواز ان يقوم البقاء بذاته لا في محل فيلزم ما ذكره المص من المحذور لزوما لا يدفع له كما لا يخفى ومما ينبغي ان ينبه عليه ان البقاء قد فسره بعضهم باستمرار الوجود في الزمان الثاني كما مر وفسره آخرون بانه صفة للمعلل بها الوجود في الزمان الثاني والظاهر ان الدليل الثاني الذي ذكره المص وهو المذكور في المواقف ايضا الزامي لمن فسر البقاء بالتفسير الثاني مع القول بزيادته كما فعله صاحب المواقف في جوابه من منع كون الوجود في الزمن الثاني معللا بالبقاء كما ترى واما ما ذكره في الجواب عن الدليل الثالث فهو واه سخيف جدا ولهذا اضطرب بعد ذلك وكتب في الحاشية ما هو اسخف منه اما ما ذكره في اصل جرحه فلان كلام المص صريح في انه جعل المحذور لزوم اختلاف حكم فرد واحد من الوجود في الزمانين بحسب الغنا والافتقار حيث قال وجود الجوهر في الزمان الثاني عين وجوده في الزمان الاول فكيف يتاتى للناصب ان يقول ان المص حسب ان الوجود في الزمان الاول فرد وفي الزمان الثاني فرد آخر وهل هذا الاشتباه الا دليل جهله وعدم تمكنه من فهم معاني العبارات الصريحة فضلا عن التفطن بدقايق العلوم ومعقولاتها واما ما ذكره في الحاشية من ان المقصود من هذا الجواب انه لا يلزم من تساوي افراد الطبيعة في الاستغناء والاحتياج اليه ان لا يكون الوجود في الزمان الثاني محتاجا الى البقاء وانما لزم ذلك منه ان لو كان الوجود في الزمان الثاني فردا مغايرا للوجود في الزمان الاول اذ حينئذ لما استغنى الوجود في الزمان الاول عنه فيجب استغناء الوجود في الزمان الثاني ايضا عنه الا انه لا مغايرة بينهما بل هو عينه كما نص عليه هذا الرجل في اول تقرير هذا الاعتراض فحينئذ جاز ان يكون

كل فرد من افراد الوجود مستغنيا عن البقاء في الزمان الاول محتاجا اليه في الزمان الاول محتاجا اليه في الزمان الثاني ولا يلزم التفاوت في افراد طبيعة واحدة استغناء واحتياجا انتهى فاقول مبناه على ان المص اراد انه يلزم اختلاف افراد طبيعة الوجود وقد علمت بما نبهناك عليه من دلالة صريح كلام المص على ارادة لزوم اختلاف فرد واحد من طبيعة الوجود واحدة في زمانين ان ما فهمه الناصب في هذه الحاشية ايضا غير منفهم عن كلام المص اصلا وانما الناصب الشقي الجاهل قد التزم الرد على هذا الكتاب تعصبا من غير استعداد فما صدر عنه يفوت وينسج عليه امورا واهية كنسج العنكبوت ويأتي بمثل هذا الجواب الواهي الشنيع واني يدرك الصالع شتان والضليع قال المص رفع الله درجته المطلب الثاني في ان الله تعالى باق لذاته الحق ذلك لانه لو احتاج في بقايه الى غيره كان ممكنا فلا يكون واجبا للتنافي الضروري بين الواجب والممكن وخالفت الاشاعرة في ذلك وذهبوا الى انه تعالى باق بالبقاء وهو خطاء لما تقدم ولان البقاء ان قام بذاته لزم تكثره واحتاج البقاء الى ذاته تعالى مع ان ذاته محتاجة الى البقاء فيدور وان قام بغيره كان وصف الشيء حالا في غيره ولان غيره محدث فان قام البقاء بذاته كان مجردا وايضا بقاء باق لامتناع تطرق العدم الى صفاته تعالى ولانه يلزم ان يكون محلا للحوادث فيكون له بقاء آخر ويتسلسل وايضا صفاته تعالى باقية فلو بقيت بالبقاء لزم قيام المعنى بالمعنى انتهى قال الناصب خفضه الله اقول قد عرفت فيما سبق اكثر اجوبة ما ذكره في هذا الفصل قوله لو احتاج في بقايه الى غيره كان ممكنا قلنا الاحتياج الى الغير الذي لم يكن من ذاته يوجب الامكان ومن كان صفاته من ذاته لم يكن ممكنا قوله ولان البقاء ان قام بذاته لزم تكثره قلنا لا يلزم التكثر لان الصفات الزايدة ليست غيره مغايرة كلية كما سبق قوله احتاج البقاء الى ذاته وذاته محتاجة الى البقاء فيلزم الدور قلنا مندفع بعدم احتياج الذات الى البقاء بل هما متحققان معا كما سبق فهو دايم بذاته من غير احتياج الذات اليه بل هما تحققا معا قوله بقاء باق قلنا مسلم فالبقاء موصوف ببقاء هو عين ذلك البقاء كاتصاف الوجود قوله ولانه يلزم ان يكون محلا للحوادث قلنا ممنوع لانا قايلون بقدمه قوله يكون له بقاء آخر ويتسلسل قلنا مندفع بما سبق من ان بقاء البقاء نفس البقاء قوله صفاته تعالى باقية فلو بقيت بالبقاء لزم قيام المعنى بالمعنى قلنا قد سبق ان الصفات ليست مغايرة للذات بالكلية فيمكن ان يكون البقاء صفة للذات وبقاء الصفات ببقاء الذات فلا يلزم قيام المعنى بالمعنى انتهى اقول قد اوضحنا لك ذهن تلك الاجوبة وما فيها من الاشتباه والخلط والخبط واما ما اجاب به ههنا اولا من ان الاحتياج الى الغير الذي لم يكن من ذاته يوجب الامكان ومن كان صفاته من ذاته لم يكن ممكنا ففيه انه مكابرة

لزم ان يكون قايما بالبقاء بلا ... م

انه باق بذاته

Copyright King Saud University